## أمين عام حركة الديمقراطيين العراقيين لـ(المدى):

# ندعو إلى حكومة مؤقتة على أساس التمثيل الجغرافي للتيارات السياسيـــة

**بغداد- طارق الجبوري**

مع العد التنازلي لسلطة التحالف المؤقتة واقتراب يوم الثلاثين من حزيران حيث يتسلم العراقيون السلطة.. يتساءل العديد من أبناء شعبنا من مختلف الشرائح عن طبيعة الحكومة المؤقتة وصلاحياتها ومدى قدرتها على تحقيق أرضية راسخة للأمن وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي برغم قصر الفترة التي ستتحمل فيها مسؤولية الحكم وهي ستة أشهر تمهيداً لإجراء انتخابات.

### آراء حرة

وتنشغل الأحزاب والحركات والشخصيات السياسية هذه الأيام بهذه القضية الرئيسة حيث تشكل المحور الأساس لمناقشاتها وجلساتها..

وإيماناً من (المدى) بأهمية التحاور مع كل الحركات والشخصيات السياسية في العراق وتجسيداً لمنهجها بأن تكون المنبر الحر والصادق لكل آراء العراقيين فقد التقينا عدداً من الشخصيات السياسية والدينية لغرض استشراف آرائها في الحكومة العراقية المؤقتة وتصوراتها نحو مستقبل العراق الجديد ستنشر تباعاً..

### تطابق الأفكار

محدثنا في هذا اللقاء الدكتور قاسم داود أمين عام حركة الديمقراطيين العراقيين التي تأسست في تشرين الثاني من عام ١٩٩٠ وشاركت بأولى فعاليات المعارضة العراقية من خلال مؤتمر بيروت في آذار ١٩٩١ كممثلين للتيار الديمقراطي كما إن الحركة من المؤسسين للمؤتمر الوطني العراقي الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٢ واستمرت بنشاطاتها مع المعارضة العراقية حيث شاركت في مؤتمر لندن الذي انعقد في كانون الأول من عام ٢٠٠٢.

يقول الدكتور قاسم داود أمين عام الحركة: لقد طرحنا تصوراتنا بشكل واضح من خلال مشاركتنا في الدعوات التي وجهت لنا من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي وسلطة التحالف ومجلس الحكم وأعتقد أنها متطابقة مع معظم طروحات الحركات السياسية الفاعلة فنحن كنا وما زلنا نطالب بعقد مؤتمر وطني عام ضمن آلية معينة لاختيار أعضائه الذي قد يصل إلى ١٥٠٠ عضو وهذا المؤتمر يفرز الجمعية الوطنية الانتقالية لتمثل السلطة التشريعية المؤقتة وهذه الجمعية بدورها تفرز حكومة انتقالية مهمتها الرئيسة تعبيد الطريق وتهيئة الأجواء للانتخابات التي يفترض أن تجرى في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥..

### نؤمن بالانتخابات والمرجعية

وأوضح أن هذه الصيغة هي الممكنة حالياً باعتقادنا وإلا فنحن مؤمنون بأن الانتخابات المباشرة هي الأساس في إكساب الشرعية لأي مؤسسة سياسية أو دستورية وبطبيعة الحال فقد لمسنا نوعاً من التغاضي عن هذه الخطة المقترحة بشكل نركز على اختيار أعضاء الحكومة أولاً ثم تشكيل مجلس استشاري لاحقاً لذا نرى أن الحكومة إذا ما تشكلت على وفق هذا النموذج لن تحظى بنوع من المساندة الجماهيرية إضافة لافتقارها إلى المرجعية الدستورية للتعامل مع العديد من المسائل التي ستواجهها فكنا لذلك نركز دائماً على مرجعية هذه الحكومة سيما وأن اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٣ التي عقدت بين مجلس الحكم وسلطة التحالف تؤكد على حل سلطة التحالف ومجلس الحكم في موعد أقصاه الثلاثون من حزيران ونعتقد أن الأمور إذا ما سارت بهذا الشكل فعلينا أن نعمل وبالتعاون مع الأمم المتحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن يوفر غطاءً لمرجعية هذه الحكومة.

### التمثيل الجغرافي

*ما هي تصورات الحركة لآلية اختيار الحكومة المؤقتة؟

-يقول السيد أمين عام حركة الديمقراطيين العراقيين: نحن نفضل أن يتم الاختيار لا على أساس المحاصصة التي تم بموجبها تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وإنما على أساس التمثيل الجغرافي ومن سياسيين عراقيين لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي حزبي وانما ينتمون إلى تيارات سياسية كالتيار القومي والديني والديمقراطي الوطني.. نعم على أساس التيار وليس التنظيم ومن أناس مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة لكي تخرج كل الأحزاب من تشكيلة هذه الحكومة ولتكون الانتخابات المباشرة هي الفاصل في نسبة تمثيل كل حزب في السلطة..

### وضعنا دستوراً مثالياً

ما هي رؤى الحركة لدستور الدولة.. والمتغيرات الجديدة في العراق؟

يقول الدكتور قاسم داود أمين عام الحركة لقد تبنينا مشروع وضع دستور دائم تناولنا في الباب الأول منه شكل الدولة وطبيعتها اللامركزية أي أن يكون النظام فيدرالياً الذي فهم خطأً على إنه محاولة لتجزئة العراق. كلا نظام فيدرالي يؤمن بوحدة العراق أرضاً وشعباً لكنه يضمن زيادة عدد المؤسسات الديمقراطية التي ستكون حارساً وحامياً للنظام الديمقراطي الذي ننشده وهذه الرؤية جاءت من خلال تشخيص عيوب ومثالب النظام المركزي وإفرازاته للنظم الديكتاتورية في العراق منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية سقوط النظام البائد في نيسان ٢٠٠٣ ومشروع الدستور الذي وضعناه تضمن تنظيماً إدارياً للعراق ولا أقول تقسيماً حيث حدد تسع ولايات الأولى بغداد وتضم الحدود الإدارية لمحافظتي بغداد وديالى والثانية ولاية البصرة وتضم الحدود الإدارية لمحافظة البصرة والثالثة ولاية الموصل وتضم الحدود الإدارية لمحافظة نينوى والأنبار والرابعة ولاية أور وتضم الحدود الإدارية لمحافظات ذي قار والمثنى والقادسية والخامسة ولاية الكوفة وتضم الحدود الإدارية لمحافظات النجف وكربلاء وبابل، والسادسة ولاية كركوك، وتضم الحدود الإدارية لمحافظتي التأميم وصلاح الدين والتي ستمثل إن شاء الله تعالى صورة التعايش العربي الكردي التركماني والولاية السابعة واسط والتي تضم الحدود الإدارية لمحافظتي واسط وميسان والولاية الثامنة أربيل وتضم الحدود الإدارية لمحافظتي أربيل ودهوك في حين تكون الولاية التاسعة السليمانية وتضم الحدود الإدارية للمحافظة وسيكون لكل ولاية مجلسها التشريعي المنتخب الذي يشرف على مجلسها التنفيذي المنتخب أيضاً إضافة إلى وجود مجلس نيابي فيدرالي ومجلس للوزراء فيدرالي مع وجود مركزية لبعض وزارات الدولة كأمر أساسي ومهم كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة النفط..

### أخطاء سلطات التحالف

وعن الواقع السياسي والأمني الذي نعيشه الآن قال السيد أمين عام حركة الديمقراطيين العراقيين: أن هنالك أخطاء جسيمة قامت بها سلطات التحالف انعكست سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكشفت عن تخبط وجهل لطبيعة مجتمعنا فكانت الأعمال العسكرية الهمجية التي راح ضحيتها المدنيون العراقيون في الفلوجة ومدن العراق الأخرى والممارسات السادية بحق السجناء في أبي غريب وقد شجبت هذه الحركة هذه الأعمال وحملت سلطات التحالف مسؤوليتها لأنها متناقضة ومسؤولياتها كدولة محتلة على حفظ المواثيق والقوانين الدولية إضافة لإهمال هذه السلطات الخدمات الصحية والبلدية والخدمات كالماء والكهرباء وغيرها من الخدمات المدنية مما أثر سلباً على الوضع الأمني لعلاقته باللوضع الاقتصادي وكانت بداية أخطاء هذه السلطة عملية حل الجيش العراقي وتبني قانون اجتثاث البعث حيث إن الغالبية العظمى كما اعتقد من المنتمين إلى حزب البعث السابق هم نتيجة وفرز للنظام الشمولي الذي جعل بوابة الانتساب إليه وسيلة التعايش مع طبيعة هذا النظام الشمولي الواحد ونحن نطالب وبحزم بإحالة جميع المتورطين من أعضاء البعث بجرائم ضد المجتمع العراقي إلى القضاء أما البعث كفكر فنعتقد أن علينا أن نؤكد ديمقراطيتنا وندعه يتصارع مع الأفكار الأخرى في الساحة والتي تحسم على وفق نظرية البقاء للأصلح أنها نوع من أنواع الفكر الديمقراطي المؤمن بالتعددية التي تتيح لكل عراقي التمتع بحقوقه الإنسانية..

# الجبهة الوطنية العراقية تصدر وثيقة عمل وبناء العراق

**بغداد / يحيى الشرع**

أصدر عدد من الأحزاب والحركات والقوى السياسية العراقية بمختلف أطيافها وثيقة شرف ضمت (١١) بنداً سياسياً.

ونصت الوثيقة التي أعلنت خلال انعقاد مؤتمر الجبهة الوطنية العراقية الرفض التام لأي نوع من صيغ الاحتلال والتأكيد على وحدة وسلامة العراق ولم شمل العراقيين بعيداً عن العرقية والطائفية والرفض لكل أشكال الإرهاب والاغتيال السياسي.

وحث جميع الدول على ضرورة احترام العراق وسيادته وعدم التدخل في شؤونه والدعوة إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقلة تتفاعل مع السوق العالمية وإعادة الجيش العراقي بكل ما يحمل من سمات وطنية وإلغاء قانون اجتثاث البعث مع الحرص على متابعة ومقاضاة كل من يثبت أنه ارتكب جرماً أو مارس عملاً تجاوز فيه على حقوق الآخرين.

### ١٥٠ تشكيلا حزبيا

وعلى الصعيد نفسه قال الأمين العام للتجمع الجمهوري العراقي الذي كان له الدور الأساس في جمع أكثر من (١٥٠) جهة سياسية وحزبية في هذا التجمع إننا نحترم آراء جميع القوى الوطنية وها نحن نمد أيدينا لكل القوى الوطنية التي تسعى إلى الخروج بالعراق من واقع الاحتلال وحالة الفوضى والإنهيار الخطير إلى طريق البناء الحقيقي القائم على اعتماد العلم ومواكبة التطور.

وأضاف أن المؤتمر الأول للجبهة الوطنية العراقية يدعو جميع الأحزاب والحركات والتجمعات الوطنية والاتحادات والجمعيات إلى جانب الشخصيات الاجتماعية الوطنية إلى الالتفاف حول الجبهة التي ترى في الوحدة الوطنية ضرورة أساسية لاستقرار الوطن وإعادة بنائه.

وفي ختام أعمال المؤتمر دعا المؤتمرون جميع القوى السياسية العربية والكردية والأقليات إلى لم الصفوف ونبذ التناحرات السياسية والعسكرية ومحاربة الفساد والفوضى لأجل عراق حر وديمقراطي موحد كما حثوا الأخضر الإبراهيمي على الوقوف مع العراق والعمل على إنهاء المعاناة وإنهاء الوجود الأمريكي.

تصوير نهاد العزاوي

## جمعية الإنماء الإنساني تناهض العنف

# دعوة لاسترداد حقوق المتضررين بسبب ظلم نظام صدام

جمعية الانماء الانساني هي منظمة عراقية إنسانية تهدف لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان للحفاظ على كرامة الإنسان الفردية وضمان حقوقه العامة وحريته ضمن إطار حضاري وباحترام الدستور وتناهض كل أشكال التخلف الفكري المؤطرة بطابع التمييز العنصري والطائفي والتسلطي الفردي الذي تنجم عنه مظاهر التعسف والاستبداد والظلم.

وتسعى هذه المنظمة لاسترداد حقوق المتضررين بسبب الظلم الذي عانوا منه إبان حكم الطاغية صدام حسين وكذلك الوقوف ضد كل أسباب التخلف التي تفرز ذات العناصر الداعية لطمس حقوق الإنسان.

وترحب الجمعية بكل من يعاضدها ويساعدها على تحقيق أهدافها وتضم الجمعية مجموعة خيرة من أبناء شعبنا رفضت الانخراط الإجرامي في مسلسل النظام الدموي الإجرامي وحروبه اللعينة وفئات أخرى متضامنة معهم في الأهداف والسلوك.

إن هذه الجمعية تسعى لاسترداد حقوق هؤلاء وتعويضهم مادياً ومعنوياً ومنحهم فرصاً متكافئة مع الآخرين من أبناء الشعب في عملية إعادة بناء العراق الجديد الديمقراطي الموحد.

### الأهداف

بعد سقوط الطاغية صدام حسين ونظامه الفاشي وانقشاع هذه الغمة السوداء وانبثاق فجر جديد، نهض المتضررون بسبب رفضهم وتحديهم سياسة النظام المقبور ومعهم المثقفون المخلصون والمتضامنون والمؤمنون بقضيتهم العادلة لتأسيس جمعيتهم هذه من أجل السعي للحفاظ على كرامة الإنسان وصيانة حقوقه المشروعة ومناهضة كل أسباب ومظاهر التعسف والعنف والاستبداد وإدانة كل مظاهر التمييز العنصري والطائفي التي تغذي وتحتضن مصادر الفكر المتخلف الداعي لطمس حقوق الإنسان.

وترسيخاً وولاء للديمقراطية وثقافتها وتوكيداً على أهمية تحقيق إنسانية البشر وتطلعهم نحو الحرية والغد السعيد عبر مجموعة من الأهداف والبرامج التفصيلية كما يلي:

١- السعي من أجل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني على أسس حضارية وعلى أساس احترام حقوق الإنسان في بناء العراق الجديد.

٢- مناهضة الحروب وأسبابها وحل الخلافات الإقليمية مع دول الجوار بالطرق السلمية وضمن إطار منظمة الأمم المتحدة ونسعى من أجل أن يبقى العراق بلد السلام وليس بؤرة للحروب.

٣- مناهضة العنف وثقافته بين الحركات والأحزاب السياسة والقوميات والطوائف واحترام الرأي الآخر.

٤- الحفاظ على حقوق المتضررين جسدياً من العسكريين بسبب رفضهم أداء الخدمة العسكرية في جيش النظام المباد أو الفضح الكلامي لسلوكيات النظام، وتعويضهم مادياً وأدبياً وزجهم في العملية التنموية بما يحقق لهم عيشاً رغيداً.

٥- إقامة الدعاوى على مسؤولي النظام السابق بسبب انتهاكهم لكرامة وحقوق الإنسان وتواطئهم مع رأس النظام المقبور واعتبار صدام حسين مجرم حرب.

٦- المطالبة برواتب تقاعدية للفئة المذكورة في رابعاً وذلك بسبب سرقة أعوان النظام السابق لأجزاء من أجسادهم بدون علمهم وبسبب التخدير أثناء قطع آذانهم من سرقة الكلية من العديد منهم مما يمنعهم من أداء الأعمال الحياتية.

٧- تعويض الأطباء المخلصين الذين رفضوا إجراء العمليات في الإذن واللسان وحفر الجبهة إلخ.. والقيام بنشاطات إعلامية للتضامن مع هؤلاء وتقييمهم اجتماعياً ورسمياً.

٨- المطالبة برواتب تقاعدية للمتوفين بسبب العمليات المذكورة في الفقرة سابعاً لكي نضمن لعوائلهم الحياة الكريمة.

٩- فضح جرائم نظام صدام حسين المجرم بهذا الخصوص على مستوى عربي وعالمي.

١٠- الاتصال بالمنظمات والهيئات العربية والدولية لتقديم الدعم والعون لنا في هذه المهمة الإنسانية النبيلة والاتصال بمؤسسات الدولة كافة لرفد الجمعية بالمشاريع التي تعينها على أداء واجباتها.

١١- تشكيل وفود من الجمعية ومن المتضررين لزيارة العواصم العربية والدولية لفضح سياسة الأربعين عاماً من الحكم الديكتاتوري.

١٢- تعويض كل من تمت مصادرة أملاكه المنقولة أو غير المنقولة وخاص بما يتعلق بالسكن بسبب رفضه التعاون مع النظام وسياسته التعسفية.

# المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يعزي الشعب العراقي باستشهاد

**بغداد - المدى**

أصدر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بياناً في استشهاد رئيس مجلس الحكم الانتقالي في دورته الحالية المرحوم عز الدين سليم جاء فيه:

فجعنا في هذا اليوم (الاثنين) باستشهاد العبد الصالح الأستاذ الكبير عبد الزهرة عثمان (قدس الله نفسه الزكية) عز الدين سليم الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي نتيجة لعملية إرهابية قامت بها مجموعات الشر والإرهاب في العراق والتي تستهدف المخلصين من رجالات العراق.

وقال البيان: إن شهيدنا الغالي عاش حياته الشريفة ومنذ شبابه هاجر في سبيل الله سبحانه وتعالى لمواصلة المسيرة وعاد إلى العراق بعد سقوط النظام الصدامي المجرم ليخدم شعبه، وتحمل مسؤوليات كبيرة في الوسط الاجتماعي والسياسي والحكومي طيلة السنة الماضية.

ليست هذه المرة الأولى التي تمتد فيها يد الإجرام والإرهاب لأعداء العراق إلى شخصياتنا ورموزنا الدينية حيث امتدت هذه الأيدي الإجرامية إلى شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم.

إن الإرهابيين من أعداء العراق من المجموعات القادمة من الخارج والمدعومة من الداخل ومن أيتام النظام الصدامي الحاقد صممت على أن لا يستقر العراق وأن تمارس قتل العلماء والشخصيات والتعدي على كل المرتكزات والبنى التحتية للدولة العراقية وساعدتها السياسات الخاطئة التي اعتمدتها قوات الاحتلال في التعامل مع الملف الأمني في العراق.

إن اللجنة السياسية في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في انعقاد مستمر لتدارس الأوضاع الأمنية مع بقية الشخصيات والقوى السياسية العراقية، لكن ليعلم الأصدقاء والأعداء إن المسيرة لبناء العراق الجديد الخالي من الدكتاتورية والتسلط والإجرام سوف تستمر، ويستمر الشعب العراقي في تقديم التضحيات حتى يتحقق النصر المؤزر بإذن الله.

وعزى البيان الشعب العراقي الشجاع الصابر وأهالي مدينة البصرة الفيحاء ورفاق درب الشهيد السعيد وأسرته الشريفة المجاهدة والمضحية، وندعوه سبحانه وتعالى أن يحشر شهيدنا الغالي في أعلى عليين.

## منظمة المحبة للأيتام في بابل

# مهرجان للفرح يشارك فيه ٢٠٠ طفل وطفلة معوقة

**بابل/ علي المالكي**

نظمت منظمة (المحبة للأيتام) فعالية إنسانية للأطفال اليتامى والمنغول والصم والبكم وعدد من المدارس في مدينة الحلة، وهم الأطفال الأكثر تعاسة بسبب وضعهم الصحي والاجتماعي، والصعوبة التي يعانونها في عملية الإندماج والتفاعل الاجتماعي، واستطاعت هذه المنظمة أن تمنح ما يقرب من ٢٠٠ طفل وطفلة لحظة للفرح والسعادة الحقيقيين خلال مهرجانها الذي دعته بـ (مهرجان المحبة والسلام للأيتام) والذي أقامته تحت شعار (نساهم جميعاً من أجل مستقبل العراق)، وأقيم المهرجان على قاعة نقابة الفنانين في الحلة، وبمشاركة منظمة R.T.I العالمية.

وابتدأ المهرجان بتلاوة آيات من القرآن الكريم من قبل سندس طارق وعلاء رزوقي ثم ألقت التلميذة حوراء عماد كلمة بعنوان (لقاء الحياة) ثم نشيداً بعنوان (أمي) لنور حيدر، وقدمت مدرسة الحديبية مسرحية صرخة الطفل، فنشيد موطني للتلميذة نور حسان ونشيداً بعنوان الوطن لمحمد يسري والمجموعة من دار رعاية الأيتام في المحافظة. وقدمت مجموعة من التلاميذ مسرحية (لوحة الشهيد) للشاعر ناهض الخياط وإخراج الفنان المسرحي حسن الغبيني وقدمت مدرسة المعامل فعالية المولد النبوي.

وبعد ذلك قام الأطفال بالرسم وهم يتحاورون مع أفراد فريق برنامج الحوار المدني وبعد الانتهاء وزع السيد حيدر الخفاجي رئيس منظمة (رجاء - سلام - سرور - عراق) هدايا للأطفال المشاركين.

## في حريات الكلام والديانة والمواطنة..

# حقوق الإنسان غير قابلـــة للتصـــرف

**بعقوبة/عبد الكريم الخالصي**

إنا نؤمن بأن الناس ولدوا سواسية، وإن الخالق وهبهم حقوقاً معينة لا تقبل التصرف بها، وإن من بين هذه الحقوق: الحق في الحياة، والحرية، والسعادة، وإن الحكومات تقوم بين الناس لضمان هذه الحقوق، مستمدة سلطانها من رضا المحكومين".

هذه الكلمات الخالدة من إعلان الاستقلال الأمريكي، طرح توماس جيفرسون - في عام ١٧٧٦ - مبدءاً أساسياً يقوم عليه الحكم الديمقراطي، وهو أن الحكومات في نظام ديمقراطي لا تمنح الحريات والحقوق التي عددها، وإنما تقام الحكومات أصلاً لحماية تلك الحريات التي يتمتع بها كل فرد بحكم وجوده.

إن الحقوق غير القابلة للتصرف بها، كما صاغها فلاسفة عصر التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حقوق طبيعية، ولا تزول هذه الحقوق عندما يقوم مجتمع مدني، ولا يجوز لمجتمع أو حكومة ما بإلغاء هذه الحقوق أو جعلها قابلة للتصرف.

إن الحقوق غير القابلة للتصرف تتضمن: حرية الكلام، والتعبير، وحرية الديانة، وحرية المعتقد، وحرية الاجتماع، وحق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون. وليست هذه قائمة جامعة وشاملة بالحقوق التي يتمتع بها المواطن في نظام ديمقراطي، إذ أن المجتمعات الديمقراطية تؤكد أيضاً على حقوق مدنية أخرى، كحق المدعى عليه بمحاكمة عادلة، ولكنها تمثل الحقوق الأساسية التي ينبغي على أي حكم ديمقراطي أن يحميها ويدعمها.

وحيث أن هذه الحقوق موجودة بذاتها ومستقلة عن الحكم والحكومة فإنه لا يجوز إلغاؤها بتشريع ما، كما إن مصيرها لا تقرره نزوة أغلبية انتخابية.

وتختلف بالطبع صياغة القوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بهذه الحقوق الإنسانية الأساسية بين مجتمع وآخر، إلا إنه تقع على عاتق كل نظام ديمقراطي مهمة بناء الهياكل الدستورية والقانونية والاجتماعية التي تضمن حمايتها.

### حرية الكلام

إن حرية الكلام عصب الحياة بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، فالتحاور والنقاش والتصويت والاجتماع والاحتجاج والعبادة وضمان العدالة لجميع، كل هذه الأمور تعتمد على حرية الكلام، حيث يقول الكاتب الكندي باتريك ويلسون - مؤلف حلقات المسلسل التلفزيوني الكفاح أجل الديمقراطية - إن الديمقراطية هي الاتصال والتحدث بين الناس عن مشاكلهم المشتركة، ورسم مصير مشترك، وقبل أن يستطيع الناس حكم أنفسهم، ينبغي أن يكونوا أحراراً في التعبير عن آرائهم.

ويعيش الناس في النظام الديمقراطي مقتنعين بأنه، من خلال التبادل الحر للأفكار والآراء، تنتصر في النهاية الحقيقة على الباطل، ويمكن فهم قيم الآخرين بشكل أفضل، وتتحدد في شكل أوضح مجالات التفاهم، ويفتح سبيل التقدم.

### الحرية الدينية

إن الحرية الدينية، وبشكل أعم حرية الضمير والمعتقد، تعني أن لا يفرض على أي شخص أو أن يجبر على اعتناق أي دين أو معتقد رغماً عنه، ولا يجوز معاقبة أي شخص، بأية طريقة كانت بسبب تفضيله ديناً على غيره، أو اختياره له، أو لا يعتنق أي دين عقيدة أبداً.

فالدولة الديمقراطية تقر بأن الإيمان لأي شخص هو أمر شخصي بحت. حيث لا يجوز للحكومة أن تحمل أحداً بالإكراه على القبول بمذهب أو دين ما باعتباره مذهباً أو ديناً للدولة، ولا يجوز أن يرغم الأطفال على الذهاب إلى مدرسة معينة، كما لا يجوز إلزام أحد بالمشاركة في الشعائر دينية معينة، أو الصلاة أو المشاركة في نشاطات دينية رغماً عنه.

### المواطنة - حقوق ومسؤوليات

تقوم الأنظمة الديمقراطية على أساس المبدأ القائل: (إن الحكم يقوم لخدمة الشعب، لا إن الشعب موجود لخدمة الحكم)، وهذا يعني إن الناس يكونون مواطنين في الدولة الديمقراطية، لا أتباعاً وعبيداً لها.

ففي الوقت الذي تحمي الدولة حقوق مواطنيها، فإن المواطنين بدورهم يمنحون الدولة ولاءهم، أما في ظل الحكم الاستبدادي فإن الدولة ترغم الناس على الولاء لها وخدمته، دون موجب يقضي بضمان موافقتهم على أعمالها، لأنها بالأساس كيان منفصل عن المجتمع. وعندما يقترع المواطنون في دولة ديمقراطية، فإنهم إنما يمارسون حقهم، ويتحملون مسؤولياتهم من سيحكم باسمهم. أما في الدولة الاستبدادية، فإن الاستفتاء يستخدم لإضفاء الشرعية على اختيار المواطنين، من قبل النظام الحاكم، ولا يتضمن أي حق، ولا أية مسؤولية من قبل المواطنين، بل أن ما يحدث، هو مجرد تبيان الإكراه الشعبي الذي يتمتع به الحكم.

وفي الوقت الذي يحق فيه للمواطنين - في الدولة الديمقراطية - بأن يتمتعوا بحق الانضمام إلى منظمات وجمعيات ومؤسسات من اختيارهم - تكون مستقلة عن الحكومة - ويحق لهم المشاركة بحرية مناقشة وتقرير شؤون هذه الحياة في مجتمعهم، فإن عليهم أن يحملوا مسؤولية هذا الحق وهذه المشاركة، وأن يثقوا أنفسهم ويصبحوا على إطلاع ومعرفة ودراية بالقضايا المطروحة، وأن يظهروا تفهماً في التعامل مع أولئك الذين تختلف آرائهم، والتنازل أحياناً عن بعض ما كانوا يتمسكون به عندما تقتضي الضرورة والمصلحة العامة والوطنية العليا التوصل إلى اتفاق.

من نشريات الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق